

على الخلاف

انتفاضة مدير عام شجاع:

كارهو الدولة متوترون من انجاز الحسابات

عندما تزور المدير العام للمالية الآن بيغاني، في مكتبه في وزارة المال، وتساله عما فعله طيلة 19 عامًا قضاها حتى الآن في منصبه، سيشير فوراً الى عدد من الصناديق المكدسة فوق بعضها البعض، ويحمل كل منها اسم «ملف» ما، وسيجيب عن السؤال بثقة ملحوظة: الجواب موجود في هذه الصناديق. هذه الصناديق لا تحتوي فقط النتائج التي أسفرت عنها عملية إعادة تكوين حسابات الدولة المالية من عام 1993 حتى عام 2017، بل تحتوي أيضاً تقريراً من آلاف الصفحات، معززاً بالوثائق والمستندات والمراسلات ومحاضر التحقيقات والشهادات التي تؤثّق التدخّلات في عمل الإدارة ومنعها من انجاز مهمّتها في إعادة تكوين الحسابات، او اجبارها على مس



المهمة المستحيلة انجزت وفعّلنا ما كان البعض رنما يامل ان ننجز عن فعله

هذه الحسابات بطريقة خاطئة، والتلاعب بقيودها لتطمسها واخفاء حقيقتها. هذا التقرير سبق ان أحاله بيغاني منذ سنوات الى الجهات المختصة، كما أحال ملفات كثيرة الى الهيئات الرقابية والقضائية المعنية، التي حققت في بعضها وأهملت بعضها الآخر.

هذه الصناديق هي دليل بيغاني على انه لم يكن مختوف الجديدي. وهي دليله على ان محاولة تحميله مسؤولية عدم وجود حسابات مالية في السنوات السابقة ليست الا تعبيراً عن الضيق الذي يشعر به الرئيس السابق فؤاد السنورة، الذي امضى اكثر من 10 سنوات بين عامي 1992 و2004 وزيراً للمال، او وزير دولة للشؤون المالية، فضلاً عن 5 سنوات امضاهها رئيساً لمجلس الوزراء بين عامي 2005 و2009، جرى فيها اتفاق المال العام وجباية الضرائب من دون اي اجازة من مجلس النواب، في مخالفة واضحة للدستور والقوانين والانظمة.

امس، لم يحمل بيغاني صناديقه الكثيرة الى «نادي الصحافة»، حيث عقد مؤتمراً صحافياً ضمن «حق

الرد الشخصي» على ما تناوله به هذه الصناديق كان حاضراً بقوة في مطالعته الطويلة، بل كانت محرّكاً لها. قال بيغاني كلاماً كبيراً، بصدر لاول مرّة عن موظف اداري كبير، ضد من اسماهم «كارهي الدولة، الذين عاثوا فيها خراباً وأضعفوها وهشّموا ادارتها وهشّموها»،والذين «لا يريدون لنا ان نحقّي باي انجاز، بل لا يريدون ان نقدّم انجازً عملية اعادة تكوين حسابات الدولة المالية على حقيقتها،اي بوضف المال التي على ان الادارة العامة المتحررة من ممارسات بعض السياسيين، هي ادارة فعّالة وكفوءة وقادرة على بناء دولة مؤسسات وقانون».

اضاف بيغاني: «شهدنا في الايام الماضية تحركاً منتهجاً على جبهات عدّة للتشويش على انجازنا والسعي الى تسييسه، كما شهدنا فضلاً جديداً من فصول قلب الحقائق وتزويرها، بهدف التهرب من المسؤولية وربمها على الاخرين جزافاً وفي هذا الإطار، تاتي محاولة تحميل المدير العام للمالية العامة المسؤولية عن واقع الحسابات المالية المرزي منذ عام 1993، وكذلك عملية دفع لصندوق معيّن تسجل في حساب يعود الى مؤسسة أخرى فيجرم واحد ويعطي الآخر، وكانت



اللوزر والتجنّب دليلان على ان فعلنا اهمية كبرى لانه يحضّس مقولة عجز الدولة (هروان طحطح)

كي ادين احداً، ولكنني املك ما يكفي من الالالة على انني منذ تسلمي مهامني في وزارة المال في عام 2000 واجهت يوماً اصراراً سياسياً هائلاً لعدم إنجاز الحسابات والمراعاة على التسويات»، مشيراً الى انه ما زال يحتفظ ب«نصيحة صديق» كي ينسى امر الحسابات، وردته بخط اليد على كتاب رسمي وجهه الى وزير المال في احدى المناسّات، يتعلق بالية العمل على الحسابات، وتشكيل فرق العمل لانجازها. «لم صادخة الانظمة لتسمح بالتلاعب الى بعض الجهات ثم تبين المحاسبة ان المستلف له مال مع الدولة وليس العكس (سلف الاتصالات)، وكانت الانظمة تسمح بالتلاعب على اكتشاف الأجيال الصاعدة، وتوزع سندات خزينة دون قيدها، ويوجد سلف موازنة لم تسد منذ على المدير العام للمالية العامة المسؤولية، وهذا ما يغيظ كل من راهن على الفشل والعجز». فلم يجد دفاعاً عنه سوى الهجوم على المدير العام للمالية العامة وتحميله المسؤولية، على النقيض تماما من الواقع»، التي استعرض امثلة عنها، وابرز صوراً عن واقع المستندات الثبوتية التي كانت «مرمية للجرذان واللعفن (...) وكانت عملية دفع لصندوق معيّن تسجل في حساب يعود الى مؤسسة أخرى فيجرم واحد ويعطي الآخر، وكانت

قرض غير مقرّ يقانون من مجلس النواب»، وأشار بيغاني الى ان كل مخالفة تمكّن من توثيقها احالها فوراً الى الهيئات الرقابية والقضائية المعنية، وبالتالي «ضميرنا مرتاح الى اقصى الحدود»، وقال ان «المهمة المستحيلة انجزت، وقد فرضنا تصحيح القيود والانظمة ضد إرادة السلطة السياسية غالباً، وما هي حسابات المهمة وحسابات المهمة العامة وقطوعات الحساب باتت جاهزة مع مئات الاف القيود الصحيحة والمستندات، وحددنا موازين الدخول للمرة الاولى منذ عقود، وفعّلنا ما كان البعض رنما يامل ان ننجز عن فعله (...) لم تتنشر الحسابات بعد، وتسيبت بكل هذا التوتر والتجنّي، وهذا دليل على ان عملنا له اهمية كبرى، لانه يحضّس مقولة عجز الدولة وعدم إمكانية المحاسبة».

اسام هذه الوقائع المذهلة، حدد بيغاني 3 ضرورات دفعتها الى عقد مؤتمره الصحافي الاولى، «الا يصبح هذا الانجاز الكبير عملاً نخجل به في الادرة، كما يريد البعض (...) فما تم انجازه على صعيد الحسابات يسمح ان تعود المهام الى من سلبت منه من قبل من خالف القوانين الإدارية وأطاح باسس المؤسسات، ويسمح ان تعود الخبرات، التي عمل البعض على قتلها لضرب الخدمة العامة، وان تعود الشفافية حيث لم يكن هناك حسابات مالية، ولا اظن انه يوجد بلد واحد في العالم عولمت مالميته بهذا الشكل».

أما الضرورة الثانية، فهي ان «احدهم استهدفني بالشمخسي متسائلاً هل يوجد مدير عام؟ وتحدّث عن مسؤولياتي. وعن ضرورة أن أسأل، وأنا طبعاً أرحب بالسؤال، ليس غريباً ان يحملنا المسؤولية من حاول إلغاء دور المدير العام والإدارة بالكامل، ليهيمن على الوزارة بالمحسوبيين والمستشارين والعاملين غير النظاميين (...)»

ان معظم الفخاعات جاءت في التسعينات قبل تعييني في الوزارة، وهي التي اعاققت العمل بشكل كبير كما يعرف الجميع، وأبشع ما يكون هو أن يتهرب المسؤولون من مسؤولياتهم ويتجنّب ويعتدي على الشرفاء لأنه نطن ان الخطيئة تمر من دون حساب، وإنسي أسأل هذا الذي يتجرأ على مهنتي: هل ظلمت مني مرة بصفقت رئيسي المباشر أن أنجز الحسابات؟ أم أمرتني بعدم الاقتراب من هذا الملف وتركه بين ايدي جماعتك؟ الستّ أنا المسؤول يا سيدي؟ ام اردتني مجرد بائش كاتب ومارست علي الترهيب والترغيب، وسالنتي بالصراخ عن سعري».

أما الضرورة الثالثة، فهي ان «الإدارة والمؤسسات لا يجوز أن تبقى بعد اليوم مكسر عصا لكل من يريد أن يتنصل من المسؤولية. ففي مقولة أن الإدارة فاسدة وإنها مسؤولة عن كل المشاكل، إن الإارة لا تفسد إلا إذا كان فوقها فاسد».

وختّم بيغاني: «إن كان هذا الكلام لا تقبله التركيبة، فأتنا مستعد، إمكانيّة التلاعب بالانظمة وعدم لمغادرتها فوراً، وإن كان مقبولاً، فلنعلم الإصلاح الزخم المطلوب كلّ من مكانه».

علي حيدر

مرة تلو أخرى، يخترق الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله الوعي الجمعي لمجتمع كيان العدو، ويحضر بقوة على جدول الاهتمامات الرأي العام الإسرائيلي، فبعد الدعوات المتكررة التي تؤكد ضرورة اغتياله، والتحذير المتواصل من مفاعيل خطاباته التي تتحول «نصف جملة منها إلى عناوين رئيسية في إسرائيل»، عرضت قناة «كان» في التلفزيون الإسرائيلي، برنامجاً يسلّط الضوء على مزايه القيادية، ومستوى الخطورة التي تجسدها قيادته للمقاومة على الكيان الإسرائيلي. الحلقة التي استمرت نحو 50 دقيقة تضمّنت مقابلات مع رؤساء حكومات ورؤساء أركان سابقين وباحثين في شؤون الاستخبارات وقادة عسكريين، في مهمة عنوانها «فك شيفرة نصر الله»، بدأ في ختامها أن الأمين العام لحزب الله هو من نجح في «فك شيفرة إسرائيل».

ومع أن إسرائيل حرصت، منذ ما بعد عدوان 2006، على محاولة احتواء تأثيرات نصر الله على المؤسسة والمجتمع في اسرائيل، إلا أنه، بعد مضي 12 عاماً، لا يزال حاضراً على السنة الّدّ الخطورة التي يشكلها نجاح حزب الله في ظل قيادته، حتى بات «العدو القاسي» و«التهديد الأشد» الذي لا عود مثله يشغل الجمهور في إسرائيل، و«خطي باهتمام لدينا لم يحظ به أي زعيم عربي، نحن الإسرائيليون نصغي إليه ونصدقه، وهو يعلم هذا ويستغله على نحو ممتاز لزرع الخشية فينا إلى حدّ الرعب». الإقرار يعمق معرفة السيد نصر الله وخبرته بإسرائيل، كان الأكثر حضوراً في البرنامج، ويتعابير متفاوتة، على السنة المسؤولين والقيادة العسكريين والخبراء والمعلقين، وهو ما يعكس حقيقة تدركها إسرائيل أكثر من غيرها، أن انتصار حزب الله عليها، رغم ما تتمتع به من قدرات استراتيجية ودعم دولي وتخاذل عربي، يحتاج إلى كفاءات استثنائية على المستويين الاستراتيجي والسياسي لا تقلّ عن الحاجة للقدرات العسكرية والاستعداد للتضحية.

ولم يكن بالإمكان لهذه الحلقة أن تؤدي مهمتها من دون حضور شخصيتين أساسيتين في الهرم القيادي الإسرائيلي، الأولى إيهود أولمرت التي تلقت إسرائيل هزيمة قاسية في ظل رئاسته الحكومة خلال حرب 2006، والثاني إيهود باراك الذي اندحر جيش الاحتلال من أغلب الأراضي اللبنانية أثناء توليه رئاسة الحكومة خلال تحرير عام 2000.

أقرّ أولمرت بأن «حزب الله، برئاسة نصر الله، يعرف جيداً كيفية التعامل مع أعدائه»، ولم يخفّ، بصريح العبارة، مؤكداً أنه لا يستطيع نفي إيجاب إسرائيل من فشل الجيش في استهداف قيادة حزب الله أثناء الحرب، رغم أنها أرادت ذلك، لافتاً إلى «أننا اعتقدنا ان معظم الفخاعات جاءت في التسعينات قبل تعييني في الوزارة، وهي التي اعاققت العمل بشكل كبير كما يعرف الجميع، وأبشع ما يكون هو أن يتهرب المسؤولون من مسؤولياتهم ويتجنّب ويعتدي على الشرفاء لأنه نطن ان الخطيئة تمر من دون حساب، وإنسي أسأل هذا الذي يتجرأ على مهنتي: هل ظلمت مني مرة بصفقت رئيسي المباشر أن أنجز الحسابات؟ أم أمرتني بعدم الاقتراب من هذا الملف وتركه بين ايدي جماعتك؟ الستّ أنا المسؤول يا سيدي؟ ام اردتني مجرد بائش كاتب ومارست علي الترهيب والترغيب، وسالنتي بالصراخ عن سعري».

قال عاملون في السوق المالية إن أسعار سندات اليوروبوندز انخفضت في تداولات امس بنحو 2 في المئة، من دون أن تكون هناك أي مبررات سوقية لهذا الأمر. وقد ارتفعت أسعار الفائدة على هذه السندات المتداولية في الأسواق الدولية إلى أكثر من 10 في المئة بعدما كانت قد استقرت خلال الأسابيع التي تلت تأليف الحكومة عند 9,5 في المئة. ويرجح أن يكون سبب الانخفاض مرتبصاً بنتائج زيارات الموفدين الأجانب إلى لبنان، خصوصاً زيارة الموفد الفرنسي الخاص بتنفيذ بنود مؤتمر «سيدر» ببار دوكان الذي كانت لديه ملاحظات وشكوك بشأن قدرة الحكومة اللبنانية على تنفيذ الشروط التي التزمت بها في «سيدر» والتي أقرتها في البيان

مقاله

«فكّ شيفرة نصر الله»:

العدو الأخطر... يعرف نقاط ضعفنا

بوجوده في مكان معيّن في منطقة الضاحية، والحقيقة أننا لم نجده هناك»، وعن تأثيره المعنوي والسياسي، على الرأي العام الإسرائيلي، أوضح رئيس وزراء الحرب على لبنان، «بنسبة كبيرة، سقطنا في فخه الإعلامي، كنا ننبؤ بشكل حيّ خطابات نصر الله كأنه تقريباً خطاب وزير خارجية إسرائيل أو وزير الأمن أو رئيس الحكومة، وسمحنا له بزرع الشعور بالшок لدى الكثيرين من الجمهور الإسرائيلي».

في المقابل لم يكن مفاجئاً أن يصف إيهود باراك السيد نصر الله بأنه «من دون شك، يمثل بالنسبة إلى إسرائيل نموذجاً آخر من الأعداء»، وهو الذي خبر قيادته وإدارته للمعركة ضد إسرائيل من موقعه في مناصب متعددة خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي للحزام الأمني، بدءاً من توليه قيادة أركان الجيش (1991 – 1995)، ومن ثم تعيينه وزيراً في الحكومة (خلال عدوان عناقيد الغضب)، وصولاً إلى رئاسة الحكومة ومن هنا كان وصفه للسيد نصر الله بالقاتل «الاصيل»، وعلى هذه الخلفية أيضاً أتى تحذيره من «الاستخفاف به، فهو يتمتع بموهبة سياسية جديرة»، على خط سوازي، أتى إقرار رئيس الأركان السابق موشيه يعلون بوصف نصر الله بأنه «ليس شخصاً يعتمد فقط على مستشارين»، ومن موقع معرفته به كرئيس للاستخبارات العسكرية (1995 – 1998)، خلال فترة الاحتلال للحزام الأمني، لفت يعلون إلى أنه «بالأكد، عندما كنا في الحزام الأمني فهمنا أنه عدو يفهمنا أكثر من الآخرين، ذلكي، يعرف الاستغلال لإيجابياته وسلبياتنا، ويعمل بطريقة تستحق التقدير»، واللافت أن من خلفه في منصب رئاسة الاستخبارات العسكرية، «أمان» اللواء عاموس مالكا (1998 – 2001)، سبق قائده.

(هيلم الموسوي)



الوزاري، كما تبين أن شركة «موديز» أصدرت أمس تقريراً عن لبنان يؤكد ما قالته سابقاً في تقريرها الذي يخفض تصنيف لبنان بسبب الضعف المالي وتراجع الثقة.

الوزاري، كما تبين أن شركة «موديز» أصدرت أمس تقريراً عن لبنان يؤكد ما قالته سابقاً في تقريرها الذي يخفض تصنيف لبنان بسبب الضعف المالي وتراجع الثقة.

رتبان إلى التحقيق، بتهمة «التسريب»

استدعي مؤهل في جهاز أمن المطار في الجيش ومفتش أول في الامن العام إلى التحقيق لدى الشرطة العسكرية على خلفية تسريب نشرات الأمن العام في مطار بيروت الدولي. وذكرت المعلومات أن المهلل المستدعي هو نفسه الذي كان قد ظهر في المقاطع المصورة على خلفية الخلاف بين عناصر من الاستقصاء والجمارك في المطار منذ نحو شهر.